



ها بيت «ثريا الدحلان» و«إمبراطوري

تبدو معظم الشركات الأمنية والاستشارية العاملة في العالم، أو الشرق الأوسط، كمؤسسات لا كيان لها، خاصة أنه لا يقودك البحث والتدقيق في أعمالها وتاريخها وملكيته إلى أجوبة شافية، بل إلى مزيد من الأسئلة، لكن آلية عمل هذه الشركات، ومنها «الثريا»، التي ورد اسمها ضمن التدقيق الخاص بتسريب عقارات في القدس، محكومة بالنفوذ السياسي والأمني الذي يوفره أصحابها في بلدان النشاط. وهذا يؤمن لنا ما يشبه «فلتر» تستطيع به ربط المعلومات المتوافرة مع خريطة النفوذ السياسي، للحصول على بعض الاستنتاجات

والمراقبة الإلكترونية والمعلومات الاستخبارية، وصولاً إلى المشاركة في عمليات إخلاء شخصيات مهمة، أو مرافقة شحنات مهمة، كما تؤمن الشركة من مقرها في قبرص، الخبراء والمعدات الإلكترونية وتعمل مع فرق محلية مدربة على إتمام هذا النوع من العمليات.

وكان لافتاً أنه يندرج تحت قائمة عملائها عدد من السفارات الأجنبية وشركات التنقيب والمنظمات غير الحكومية، خاصة العاملة في بلدان تشهد اضطرابات أمنية كليبيا والعراق وسوريا. فعلى سبيل المثال، تعمل شركتان من فروعها في مصر، هما «الثريا للدراسات» و«الثريا للأمن والخدمات». فرع مصر (انظر الموضوع في الأسفل)، وتضم عدداً من الموظفين الأمنيين والإداريين، تمتاز غالبيتهم بخلفيتهم الأمنية والعسكرية. أحد هؤلاء مدير مشروع أمن معمل الطاقة التابع لشركة «سيمينز» في مشروع العاصمة الجديدة، وهو أحد المهندسين السابقين ضمن سلاح الجو المصري بين عامي 1992 و 2011، وكان يعمل خلال آخر ثلاثة منها ضمن قيادة القوى الجوية (خالد عمر).

في العراق أيضاً، مدير عمليات الشركة في العراق يملك خبرة تزيد على عشرين عاماً في الميدان العسكري، منها ثلاث سنوات في قوات العمليات الخاصة العراقية خلال حرب 1987 (بسام البديري). كذلك تشغل أفرع الشركة عدداً من المهمات الحساسة حول العالم، منها تدريب قوات الشرطة العراقية والأفغانية وتدريب قوات «سوات» الأميركية الخاصة، والشرطة الكولومبية. أيضاً في مصر، تعمل الشركة في الحماية الأمنية لمنشآت ضمن قناة السويس الجديدة، وأخرى في مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، كذلك في حماية السفارات وشركات التنقيب، وحماية الشخصيات الأجنبية المهمة خلال زيارتها، مثل تكليف الشركة حماية وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، خلال زيارته إلى القاهرة. قد يبدو تطابق الاسم بين الشركتين عرضياً، ولكنه يفتح المجال لأسئلة

في الشهر الثامن من عام 2014، وهي أحد أفرع «الثريا القابضة»، التي يبدو أنها نتجت من إرث «الثريا للأبحاث»، وتضم أيضاً كلاً من «الثريا للخدمات الأمنية - ليبيا» و«الثريا للأمن والخدمات - مصر» إلى جانب «الثريا للاستشارات - أوروبا» و«أكاديمية الثريا» و«الثريا للدعم»، فضلاً عن شركة «أيس - سيرف24» لتكنولوجيا التتبع، و«إيفنت برو» لتنظيم المناسبات.

تتوزع مقرات «الثريا» القبرصية، وفق موقعها الإلكتروني ما بين قبرص وسلوفاكيا ومصر وليبيا، بينما يغطي نشاطها «أكثر من مئة دولة حول العالم»، ضمنها بلدان الشرق الأوسط وتؤمن شركة «الدراسات» خدمات متعددة في سوريا والعراق ولبنان واليمن وتركيا والأردن ومصر وتونس وليبيا والإمارات، تتمثل في الحماية الأمنية ومرافقة الشخصيات وتأمين التتبع

نواجه التهديد الإرهاب العالمي؟» في جامعة السوربون - باريس. لكن الغريب ليس هنا، لأنه تطغى خلال البحث عن تفاصيل «الثريا» ونشاطها، نتائج متعلقة بشركة تحمل الاسم نفسه خارج الإمارات، وتعمل من العاصمة القبرصية، نيقوسيا. الأخيرة التي يرأس مجلس إدارتها العقيد الأميركي السابق، «المجور» في سلاح الجو الأميركي، ميشال بايانو، مسجلة في قبرص

الخليجي المتوسطي» و«اللجنة الإيطالية - الأطلسية»، وضمت مسؤولين كباراً على المستوى العربي والدولي. نذكر منها على سبيل المثال: مؤتمر «ليبيا ومستقبل الأمن في المتوسط» في روما، و«استراتيجيات مكافحة الإرهاب: التحديات والآفاق» في مقر «حلف شمال الأطلسي» في بروكسل، ومؤخراً «خمس سنوات من الربيع العربي: التبعات الأمنية والاقتصادية والجيوستراتيجية، كيف

يقودنا البحث عن «الثريا» للاستشارات والبحوث» في إمارة أبو ظبي، التي ورد اسمها في عقود البيع ضمن ملفات التحقيق عن بيع عقارات في القدس (الوثيقة الرابعة)، إلى شركتين: الأولى تحمل اسم «الثريا للاستشارات الإدارية والأمنية والتدريب ذ.م.م»، وهي شركة رخصت لمدة عام من أيار 2008 حتى أيار 2009، ويختلف اسمها عن المنصوص في اتفاقية شراء العقار. لكن النتيجة الثانية تأتي مطابقة للاسم، وهي «الثريا للاستشارات والبحوث ذ.م.م - أبحاث» التي سُجّلت رخصتها في إمارة أبو ظبي كشركة إماراتية محدودة المسؤولية في تاريخ 26-6-2011، وتنتهي في 31-5-2016 (رقم العضوية: 566813). لكن الرخصة لا تشير إلى عدد الموظفين ورأس المال التأسيسي، فقد أهمل الرقمان واستبدلا صفاً. كذلك تخلو الوثيقة من الموقع أو البريد الإلكتروني للشركة، الذي لن يصادفها الباحث عبر «غوغل»، شأنها شأن عدد من شركات الأبحاث «الأمنية».

نشاطات «الثريا» في أبو ظبي، المعلنة، تنحصر في تنظيم عدد من المؤتمرات واللقاءات في عدة عواصم أوروبية، تركزت عناوينها حول قضايا أمنية تخص الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، أبرزها الإرهاب وتطورات ثورات الربيع العربي وما رافقها من تغيرات على المنطقة، تارة تحت اسم «مركز الثريا»، وأخرى باختصار «أبحاث». روما وبروكسل وجامعة السوربون الفرنسية مؤخراً، استضافت عدداً من مؤتمرات «الثريا» بالتعاون مع عدد من المراكز البحثية والأمنية الأوروبية والخليجية، ك«المنتدى

«الغد العربي» منصة إعلامية مساندة... لكن فاشلة

كذلك أطلقت «الغد العربي» موقعاً إخبارياً لكنه لم يحقق انتشاراً كبيراً في مصر رغم فريق العمل الضخم الذي استعان به من أجل ذلك، وكان الهدف الحصول على موقع متكامل منفصل عن القناة على غرار موقع قناة «العربية» الإخبارية لكن هذه التجربة لم تحقق نجاحاً واضحاً حتى الآن.

كذلك لم تفرض هذه القناة، رغم كل ما صرفت، نفسها في الساحة الإعلامية في مصر أو الوطن العربي في ظل غياب أي انفراد يذكر في تلك الشؤون، ولكنها تبقى على الأقل منصة بديلة يمكن تقويتها في حال احتاج إليها أصحابها في دور محدد. كما أن استضافاتها لمحمد دحلان، والقيادات القريبة منه كسمير المشهراوي، وأيضاً فادي السلامين بدأت بالانخفاض منذ نهاية العام الماضي. وتشير تقديرات إلى أن مشاهديها هم من «النخبة»، علماً بأنها جاءت خارج جميع استطلاعات الرأي للقنوات الإخبارية الأكثر مشاهدة في مصر، رغم أن انطلاقها رافقت حملة دعائية ضخمة.

لا يخفي أن قناة «الغد العربي»، التي انطلقت للبت من القاهرة في النصف الثاني من العام الماضي بعدما كانت مركزيتها في لندن، جزء أصيل من مشاريع الإمارات التي يشرف عليها القيادي الفتحاوي المفصول محمد دحلان. ويدير القناة رئيس قطاع الأخبار الأسبق في «إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري» عبد اللطيف النناوي، وهو معروف بقربه من أجهزة المخابرات المصرية، كما لعب دوراً كبيراً لمصلحة «المجلس العسكري» إبان ثورة 25 يناير، علماً بأنه اضطر إلى السفر والإقامة في العاصمة البريطانية بعد الثورة لأكثر من عامين.

وفي الوسط الإعلامي، بات معروف أن «الغد العربي»، التي يمولها رجال أعمال إماراتيون بالإضافة إلى دحلان، دفعت رواتب ضخمة للصحافيين والعاملين فيها في بداية انطلاقها، كما اشترطت التفرغ على جميع المنضمين إليها. وفيما كانت تدفع هذه الرواتب المضاعفة عن المؤسسات محلية، سرعان ما دخلت القناة في أزمة مالية جعلتها تسرح بعض العاملين بها وتخفف رواتب الجزء الآخر.

«الثريا» المصرية... جنة المتقاعدين من الجيش و«الداخلية»

ضم لواءات غالبيتهم تجاوزوا سن السبعين. واللافت أن هذه الشركة استغرقت نحو عامين قبل الخروج للعلن بسبب «الدقة في الاختيار والبحث عن الإطار القانوني الذي ستعمل من خلاله»، تقول مصادر خاصة.

وفق معلومات حصلت عليها «الأخبار»، فإن الشركة لا تقبل طلبات أي ضباط يتقدمون بأوراقهم فور تقاعدهم، بل يكون الاتفاق مع المتقاعدين كل عام بناء على اختيارات معينة. ويشكل ضباط الشرطة وكذلك «المخابرات الحربية» و«الصاعقة» العدد الأكبر من العاملين في الشركة التي تستعين أيضاً بأبطال رياضيين بعد تدريبهم عسكرياً. كما بدأت التواصل مع الهيئات الأجنبية الموجودة في مصر لتأمين أعضائها ضمن إجراءات الأمن الاستثنائية التي اتخذتها البعثات الدبلوماسية منذ الإطاحة بالرئيس الإسلامي



صورة استعراضية عن عمل الشركة في مصر

«الثريا - مصر»، هي شركة أمنية خاصة تعمل بدعم استخباراتي كبير، وتشارك فيها جهات عدة بالأموال تحت إطار قانوني ودستوري مثلها مثل شركات الأمن الخاصة، لكن صلاحيات الشركة وطبيعة العاملين فيها تؤكد أنها ليست شركة عادية في ظل المهمات الاستثنائية التي تكلف بها بالإضافة إلى توسعها وانتشارها بصورة كبيرة، خاصة خلال الشهور الماضية.

واستعانت «ثريا مصر» في بداية تأسيسها باللواء الراحل عمر سليمان، الذي كان مدير المخابرات خلال حكم حسني مبارك، ورشح سليمان مجموعة من رجاله المتقاعدين ليكونوا قائمين على الشركة، التي استعانت بكبار رجال المخابرات ممن وضعوا الأسس ثم ابتعدوا عن «الثريا»، التي عمدت لاحقاً إلى الاستعانة بأجيال أكثر شباباً، خاصة أن الجيل المؤسس